القهر ذكر خصيب..

دخلت مصر منظومة العمل التربوى تحت مظلة حقوق الإنسان بعد أن تخلت عنه طوعا أو كراهية فى المدارس والبيوت والمؤسسات ومضاجع العمل.. وكانت النتيجة الحتمية التى نبه إليها العديد من التربويين وعلماء النفس والاجتماع والمثقفين عموما.. إن ظهرت مجمل السلوكيات فى تفاعليات المجتمع الرسمى والمدنى والأسرى.. إلى شبه الكارثة التى يعانى منها الجميع بلا استثناء.. والتى نستضم بها فى النهاية عند مناقشة اى من قضايانا الملحة وغير الملحة والتى فى حاجة إلى التصحيح.. ففساد السلوك الوظيفى لا تستطيع أن تحدده إلا وخرجت منه فى نفس اللحظة والتو إلى فساد سلوك المجتمع كله.. فلا تستطيع إلا أن تأخذ نفسا عميقا وتبحث عن المستحيل لإعادة العربة إلى مسارها الصحيح.. بعد أن انتشر السرطان السلوكى فى المجتمع كله.. وأصبح الإحباط هو النتيجة الحتمية للجميع.. سواء من راى هذا المرض السلوكى قد استشرى فى المجتمع وعجز عن علاجه لعجزه عن إقناع مرضاه المعترفين بمرضهم عن الإقلاع عن سلوكياتهم المدمرة للمجتمع وللأجيال القادمة.. وعدم قدرته على اخذ عينات أو مجموعات لعلاجها لرفضها العلاج مختارة أو مجبرة.. كمن حضر (الفعل ماضى) أو حضر له (والفعل مبنى للمجهول) العفريت ولم يستطع صرفه.. وينتظر قدره الحتمى.. أو إحباط أصحاب هذا السلوك المريض نفسه.. والأسباب نعرفها جميعا للأسف الشديد.. فالفقر والحاجة والعوز يشكل القهر النفسى ويشكل رؤية انتقامية أو انهزامية فى الغالب تجاه المجتمع.

هذا الضعف النفسى يأكل عوامل الانتماء ويؤثر على السلوك بما لا يخدم إلا الظلامية والانحطات السلوكى.. والجهل يولد عدم الإدراك والقهرالفكرى. الذى يجبر صاحبه على تصديق الوهم والخرافات والضلالات والشك فى الحقيقة والمعرفة.. فان اجتمع هذا الثنائى الخطير فى فرد أو جماعة توقع منه سلوكا أنانيا غير واعى لخطورة ممارسة هذا السلوك على المجتمع أو على أبنائه في المستقبل القريب.. إذ لا يرى إلا هواه ولذاته اللحظيه ومكسبه ومزاجه الخاص بأضيق الحدود الذاتية للسوك.. حتى يصبح خطرا يهدد المجتمع مخالفا للقانون والأعراف فيه وفى طبيعة السلوك الانسانى كله..

بهذه الصورة يتحول الإنسان المجبر على السلوك القهرى كالعمل الذى لا يرغبه والمصروف الذى لا يرضاه أو المرتب الذى لا يكفيه والحى الذى لا يستطيع تحسينه وسلطة الفقر والجهل وصاحب العمل.. اى انه إذا قهرته حياته.. وأحس بالقهر.. ألح عليه قهره أن يخرج معلنا وجوده للآخرين.. فالأم الذى قهرته الحياة لابد وان يقهر ولده ليفرغ فيه شحنة القهر القاتلة وليجعله يدرك ويتعود على قهر الحياة فى المستقبل بدلا من أن يشفق عليه.. والزوج المقهور يمارس القهر على زوجته التى تمسك بسياط الطلبات الاسريه الضر وريه ليجعلها تدرك مدى القهر الذى يعانيه خارج البيت وقهر العجز عن الوفاء بمتطلبات أسرته.. ويرفض كذلك أن يلبى حاجة مجتمعه فيحول سلوكه إلى محاولة انتقاميه ربما يحس المجتمع بما يعانى من قهر.. هذه الزوجة المقهورة التى تربت على القهر.

و سلب حريتها فى بيت أبيها بمختلف أشكاله لا تربى أولادها إلا على إدراك معنى القهر كما أدركته..

وتعتبر طلبهم للمعيشة السوية والحرية الشخصية وحق التعليم والصحة والمسكن الجيد والمستقبل المضيء تمردا على وضعية القهر التى عاشته وتفرضه على زوجها أحيانا.. وهكذا المدرس والموظف الخ.. حتى يصبح كل أفراد المجتمع يمارسون القهر فيما بينهم.. ولكن الأخطر أن يعترف المجتمع بسلوك القهر ويراه عرفا سائدا ولا مناص من الحياة إلا به.. فهل نستطيع أن ندرك خطورة ثقافة القهر وأثرها على المجتمع.. لنعمل على علاج النفوس المقهورة.. كى تخرج أجيال لا تربى النشىء والمجتمع على قبول هذه الثقافة المدمرة.. ثم نأخذ فى تصحيح الأوضاع.التى صنعت هذا الفيروس المدمر فى نفوسنا.. حتى لا يصبح المجتمع كله عبارة عن مقهور يقهر مقهور.. وينتظر منه الإبداع والمنافسة والحب والعطاء..

أزمة لحوم البشر..

عندما تجاوز سعر كيلو اللحم الجاموسى إلى ثمانية جنيها وخمسين قرشا في عام ١٩٨٠م. قامت الدنيا ولم تقعد إلا بعد استقرار سوق اللحوم في مصر في محاولات استمرت عامين كاملين.. **أولا:** بدأت الرقابة الصارمة على الجزارين ودراسة هامش الربح لتحديد سعر البيع المناسب والالتزام به..

ثانيا: صدر قرار بتحريم وتجريم ذبح الإناث من جميع أنواع الماشية..

ثالثا: دراسة العقبات التي تواجه المربيين للماشية في مصر.. ودراسة التسهيلات الاستثمارية في هذا القطاع الحيوي.. لدى الفلاح كمستثمر صغير.. والدعوة لخلق مزارع التربية الحيوانية وتوفير فرص الاستثمار فيها..

رابعا: استيراد كميات كبيرة من اللحوم الحية والمذبوحة لسد العجز الذي نتج في السوق المحلية بسبب التغير في النمط الاستهلاكي للمواطن.. والتغير في أنماط وأشكال الحياة في الريف المصري الذي كان سلة اللحوم في مصر..

خامسا: بدأ توفير اللحوم البديلة بسعر يتناسب مع دخول طبقات الشعب الفقيرة.. وهى اللحوم البيضاء في تسهيل الاستثمار في مزارع الفراخ المستوردة والتي تربى بطريقة معمليه يجعل الفرخ يكبر في اقل من شهرين ويزن اكبر من الفراخ البلدي التي تستغرق مالا يقل عن ستة اشهر لتكون صالحة للذبح.. وسعر هذه الفراخ الداجنة كان لا يزيد عن خمسة وسبعين قرشا وقتها.. ندرى ألان ماذا تنوى الحكومة أن تفعل حيال هذا النقص من المعروض.. وهذا الغلاء الذي جعل كيلو اللحم الأحمر يتراوح ما بين خمسة وخمسون جنيها إلى خمسة وثمانون جنيها.. ويتوقع الخبراء أن يصل سعره إلى المائة جنيه للكيلوا الواحد إن لم تتدخل الدولة لحل هذه المشكلة في وقت قريب.. ووصل كيلو اللحوم البيضاء الداجنة إلى أكثر من عشرين جنيها.. مما يعنى زيادة جديدة وأعباءإضافيه على المواطن المصري.. وخاصة أصحاب الدخل البسيط والمحدود.. فالأسرة المصرية المكونة من خمسة أفراد يكون معدل استهلاكها.